

اشترى امته بالغ درهم وقضها ثم تقبلت البيعة قال الامم ثم اختلف في معقد المثنى بعد
 الاقامة قبل ان يقضى البيع الامم يحكم الاقامة بخلافه ويعود البيعة الاول ولو يقضى البيع
 الاول الامم يحكم الاقامة لا يشترط ان يكون القول للمكوفه فالحمد ولو اختلف في المثنى
 قضى لمن برهن وان برهنا فله المراهة ان يقضى لها وان لم يبرهن انما من البيعة **خالف** عند الجديف وكان
 لم يفرغ النكاح بعده بل يحكم من المثل يقضى بقوله لو كان مهر المثل كما قال الزوج او اقل منه وقضى
 بقوله لو كان مهر المثل كما قال المراهة او اكثر منه وقضى به اي مهر المثل لو كان بينهما اي بي بيتهما
 بان كان اكثر مما قاله او اقل مما قاله فقد ذكر الخلفا ولا يتم التكليف وهو قول الكرخي وعند
 الرازي يحكم مهر المثل ثم يتخالفان وقال شمس الامية الرضوي الاصح قول الكرخي ولو اختلف في الا
 جارة قبل الاستيفاء الا جارة او المبدل من المنفعة او فيها بان قال المهور اجرت سنة بما تبين
 استيفاء المنفعة بخلافه وتفسر العقد مطلقا سواء اختلف في البذل اي الاجرة والمبدل اي
 المنفعة او فيها بان قال المهور اجرت سنة بما تبين وقال **المستاجر** بما يراه اولى المهور
 اجارة سنة بما يراه وقال المستاجر سنتين بما يراه وتراوفا فان وقع الاختلاف في الاجرة كان
 يميني المستجر وان وقع في المنفعة بدعي يمين المهور وانما ينكح لزمه دعوى صاحب المهر او ايمان
 البيعة تقبل بيعة ولو اقامها في بيعة المهور او ان كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنافع
 في بيعة المستاجر ولو وان اختلفت بينهما كما اذا قال المهور اجرت سنة بما تبين وقال المستاجر
 لاجل اجرت سنتين بما يراه واما ما البيعة ثبتت في سنتين بما تبين **وان اختلف بعد** اي بعد ثبوتها
 المنفعة لا يخالفان والقول للمستاجر مع يمينه والبعض معتبر بالكل يعني اذا اختلف بعد استيفاء
 بعض المنفعة بخلافه ورضي العقد فيما يقع والقول للمستاجر فيما ضمن مع يمينه وان اختلف
 الزوجان في منافع البيت مطلقا سواء كان حال قيام النكاح او بعد فسخ النكاح وكل واحد منهما
 يدعي انه له فاعول لكل منهما فيما يصلح له فاصح للرجل كالعامة والعيا والفتنة والطبلس
 والسلاج والمطقة والكتب الهول مع يمينه وما يصلح للنساء كالطيار والمدرع والسوار والرسول
 والحفنة والملاة ونحوها فهوها مع يمينها الشهادة الظاهر الا اذا كان الزوج يبيع صنع اليد
 فلا يكون القول لها لتعارض الظاهر وكذا اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجل لا يكون
 القول

القول لرفقة ذلك **وله** اي العون قول الرجل مع يمينه **فما يصلح لها** كالنوش والاواني والامعة
 والرضيق والمنزل والحقار والمواشي والنفقة بهذا اذا كانا جارين **فان مات احد** يعني وان اختلف
 ورثة مع الاتح فالجواب في غير المشكل على ما مر واما فيما يصلح **فلمن** منها ايها لان وبذلك
 ذكرنا قول ابو حنيفة مولى ابو يوسف يدفع الامة عن المشكل ما يجزئ من مثلها وابي في الزوج مع يمينه
 او ورثة وقال محمد ما يصلح لرفقة ولو رثته وما يصلح لها فلها ولو رثته ما يصلح لها ولو
 رثته وقال مالك واثن فقضى وزر يمينها وقال بن ابي ليلى الكل للرجال ولها شباب برهنها وقال
 الحسن البصري الكل لها ولشباب يدين هذا اذا كان حوي **واما لو كان احد من عملك فله**
في الحياة مطلقا سواء كان المملوك محجور او ما دونها او مكاتبها وقال الامامون والمالك كالمطرو
الدي في الموت اي في باذامات احدهما المتاع له مطلقا وفي رواية محمد والزهري اني لخرقها
فصل في اي يكون خصما وضمن لا يكون لو **قال المدعي عليه** في جواب من ادعى عينا في بيعة
 هذا الشيء او دينه او اجرة او عارية فلا ان الغيب او رهنة او غصبة منه وبرهن عليه
 دفعت خصومة المدعي مطلقا اذا قام ذو البيعة ان المدعي اقره لفلان اندفعت الخصومة
 عنه وقد يقولون وبرهن لانه عالم بعم البيعة لا تندفع الخصومة خلا لاني لي بيعة فان خذت تندفع
 للخصومة بخلافه ولو لم يبرهنه وقال بن شبره لا يخرج من خصومة من برهن وقال ابو يوسف اذا
 كان ذو البيعة لا تندفع عنه الخصومة اذا برهن وان لم يبرهنه لا تندفع الخصومة بائنة
 ربع البيعة استلما القضاة في احوال الناس هذا الذي ذكرنا اذا اقره فهو صاحب اليد المملو
 ربع باسمه والسيد ووجهه فاما اذا قال شهود ذي اليد او دعه رجل لا يعرف اصلا فاقضى للقبيل
 بها وهم ولا تندفع الخصومة للمدعي من صاحب اليد بالاجماع وان قال شهود ثلث الموروث بو
 جهه ولا يورث باسمه ولا تندفع الخصومة عند محمد وعند ابو حنيفة تندفع الخصومة عنه وتسمى هذه
 البيعة محضه كتب الدعوى اعلا لانها محض صور ولان فيها حصة اقوال محمد بن ابي نعيم وان قال
 الدعوى عليه بتجته **اي** اشتمت من الغيب او قال المدعي سرق ممتي او قال غصب ممتي او سرقته
 او غصبته وقال ذو اليد او دعه فلا يبرهنه ذو اليد عليه اي على ما قاله وهو لو دعيه لا تند
 دفع الخصومة وقال محمد تندفع في قوله سرق ممتي ولو قال غصب ممتي لا تندفع **وان قال**

هذا هو الجواب
 في قوله لو كان
 المهر المثل